JUNE — DECEMBER 1945 يونيو — ديسمبر سنة ١٩٤٥

المقتطف

مجلة علمية صناعية زراعية

لنشئيها

الدكتور يعقوب صروف والدكتور فارس نمر

أنشئت سنة ١٨٧٦

المجلد السابع بعد المائة

AL-MUKTATAF

A MONTHLY ARABIC SCIENTIFIC REVIEW

Edited by : Ismail Mazhar

VOL. 107

Founded 1876 By Drs Y. Sarrut & F. Nimr

المقتطف

الجزء الاول من المجلد السابع بعد المائة

١ يونيو سنة ١٩٤٥ — ٢٠ جمادى الثاني سنة ١٣٦٤

مجلس الاقتصاد والاجتماع

في الهيئة العالمية الجديدة

بين السلام والرخاء صلة وثيقة. ولكنها ليست صلة مطّردة. فإنْ لم يضمن الأمن، وتطمئنّ الشعوب إلى سلامتها، ظلّ الانتعاش الاقتصادي وهمًا من الأوهام، أو ظلّ على الأقل قائمًا على أساس مضطرب. وإنْ لم يتمّ الانتعاش الاقتصادي، تأصلت في أحضان القارة، تلك القوى الاجتماعية الهدّامة التي تنذر في جذور الحياة الدولية وتمهّد للحرب. فالضائقة الاقتصادية، وعدم الاطمئنان إلى أسباب العيش، هي خير تربة تنبت فيها الأحوال التي تهدّ من أركان الحياة الدولية الطيبة، وتذهب بقوتها. فيرتفع الطغاة إلى الذروة، ويقيمون طبقة على طبقة، وأمة على أمة. ولكنّ الرخاء لا يلازم بطبيعة الحال إقرار السلام وضمان الأمن، فكلّ مشروع غرضهُ تنظيم السلام، يجب أن ينطوي على مشروعات تتيح للرخاء أن يزدهر، لكي تظفر كلّ أمة، بما يضمن لرعاياها وبنيها، عيشًا فوق مستوى الكفاف، وعملاً مستمرًّا، وفرصًا وافية للراحة والتعة. وتربية الأولاد. وقد يضيق نظر أمة من الأمم، فتعتقد أنها قادرة على تحقيق هذه الأغراض وحدها، وبغير تعاون وتبادل ولكنّ جميع عبر التاريخ الحديث تقوم حجة ناهضة، على أن هذا مستحيل. فليس بين الأمم أمة ما — حتى ولا الأميركية أو الروسية — تملك في أراضيها جميع الموارد اللازمة لتبلغ في إنتاجها أقصاهُ، فلا بدّ لها من أن تستورد، وإذا استوردت فلا بدّ لها من أن تصدر، وإذن فلا بدّ لها من أسواق. وحيث تقوم صلة أمة ما بالأمم الأخرى على أساس الاستيراد والإصدار، صار رخاءُ كلّ أمة جزءًا من الرخاء العام أي إن الرخاء

لا يتجزأ . وقد جرّبت طائفة من الدول ، طريقة « الاكتفاء » — على تفاوت بينها ، وهي طريقة الاستغناء عن العالم بقدر المستطاع . فلا تستورد الدولة إلاّ ما تعجز عن الفوز به في أرضها ، سواء من موارد طبيعية كان ذلك ، أم من موارد صناعية وضع العلم أوكانها . والغرض البادي هو رفع مستوى عيش الشعب ، بإغنائه عن العالم . ولكن النتيجة هي خفض مستوى المعيشة لأن جميع هذه الأعواض تقتضي من النفقة أكثر مما تقتضيه مثيلاتها المستخرجة من مواردها الطبيعية ولو نقلت من أقاصي الأرض . وسياسة الاكتفاء تقتضي قيوداً كثيرة ، من رخص الاستيراد والإصدار وتحديد مبالغ المال التي تنفق هنا أو هناك وهذه لا يمكن أن تفرض فرضاً دقيقاً ، إلاّ إذا كان الحكم دكتاتوريًا . والحكم الدكتاتوري يقتضي الاستبداد والتحكم وكم الأفواه وقمع العقول واستثارة الغرائز والأهواء ، والتأهب للحرب فانحطاط مستوى المعيشة يجاريه انحطاط مستوى الحياة المعنوية كذلك .

ومن هنا ما نُصَّ عليه في مشروع الهيئة العالمية الجديدة من إنشاء مجلس الاقتصاد والاجتماع ، على أن يضمّ تحت جناحيه هيئات اقتصادية واجتماعية حتى يتسنى لبعض أن يعمل وبعض في دور الانشاء مثل هيئة العمل الدولية ، وصندوق النقد الدولي ، وبنك التعمير والتحسين ، ومكتب الأمم المتحدة للطعام والزراعة ، وهيئة النقل الجوي وغيرها .

***

التي انشئت بعد الحرب العالمية الأولى ، التي استطاعت أن تقاوي تقلب الدهر بين يسر وعسر ، وسلام مستقرّ أو مضطرب ، وحرب مستعرة ؛ وحققت بعض ما عقد عليها من رجاء . وقد كان همُّها الأول أن تضمن لكل رجل قادر على العمل ، حقّ العمل ، وأحوالاً صحية يعمل فيها ، وجزاء عادلاً عن عمله ، وضماناً له ولأسرته إن تعطّل عن العمل أو عجز عنه لتقدم السن به أو إصابته بعاهة أو مرض . ثم كان همُّها الثاني أن تنشئ الصلات الاقتصادية والصناعية بين الأمم وأن توثقها ، حتى تكون ركناً من الأركان التي يقوم عليها صرح السلام . فالصلة بين السلام والعدل الاجتماعي ، كالصلة بين السلام والرخاء وصلة وثيقة .

وقد أنشئت هيئة العمل الدولية في سنة ١٩١٩ على أنها جزء من التسوية العامة التي تمت في باريس بعد انتهاء الحرب العالمية . والنصوص الخاصة بها تقع في القسم الثالث عشر من معاهدة فرساي فمطلع هذا القسم من المعاهدة ينص على أن الدول المتعاقدة قد أسست هذه الهيئة مدفوعة بشعور العدل والانسانية والرغبة في الحصول على سلام العالم الدائم ،

ثم يقول إن أحوال العمل والمهال القائمة تنطوي على جور وحرمان لطوائف كبيرة من الناس من شأنها أن تجعل السلام والاتساق العالميين محفوفين بالخطر وتحتم العمل على تحسين هذه الأحوال.

ولذلك انشئت هيئة العمل الدولية على انها علاج لهذه الحالة.

وقد ورد في المادة ٤٣٧ من معاهدة فرساي بعض القواعد التي يجب ان تجري عليها هذه الهيئة في تحقيق القصد منها. وأولاها أن العمل يجب ألا يحسب سلعة أو مادة من سلع التجارة وموادها». ثم هناك قواعد أخرى وضعت للمحافظة على حسن العلاقة بين العمال وأصحاب الإعمال منها دفع الاجور الوافية وتحديد ساعات العمل والغاء عمل الاطفال وجعل الأجور للنساء والرجال واحدة اذا كان العمل واحداً وحماية حقوق العمال الاجانب وغيرها.

تتألف هيئة العمل الدولية برجه عام من الدول المنتظمة في عصبة الأمم أي ان الانتظام في العصبة يعني الانتظام فيها. ولكن العكس لا يصح. أي ان الانتظام في هيئة العمل الدولي لا يعني ولا يقتضي الانتظام في العصبة. فألمانيا كانت عضواً في هيئة العمل الدولي قبل ان تنتظم في العصبة سنة ١٩٢٥، والبرازيل كانت لا تزال عضواً فيها قبل الحرب مع انها انسحبت من العصبة. وقد انتظمت الولايات المتحدة عضواً فيها سنة ١٩٣٤، مع انها لم تنتظم في العصبة.

الا أن بين العصبة وهيئة العمل فرقاً [illegible] مجلس تشترك فيه الحكومات فقط وأما الهيئة فتشترك فيها الحكومات وجماعات العمال وأصحاب الاعمال. وكل دولة مشتركة فيها يحق لها ان تبعث اليها بأربعة مندوبين منهم مندوبان يمثلان الحكومة والمندوبان الآخران تعينهما الحكومة بالاتفاق مع الجماعات الصناعية إذا كانت قائمة فيمثل أحدهما العمال والآخر أصحاب العمل.

وهي ثلاثة أقسام: القسم (الأول) يعرف باسم المؤتمر العام وهو مؤلف من جميع ممثلي الدول المنتظمة فيه على أساس أربعة ممثلين لكل دولة. والقسم (الثاني) مجلس الادارة وقد كان عدد أعضائه أربعة وعشرين عضواً ١٢ عضواً منهم يمثلون الحكومات، وستة أعضاء يمثلون جماعات العمال، والستة الآخرون يمثلون جماعات أصحاب العمل. والقسم (الثالث) مكتب العمل الدولي.

وقد وصفت هيئة العمل الدولية خطأ بأنها انشئت لسن قوانين دولية للعمال والعمل. ولكنها في الواقع لا تملك سلطة تشريعية لأن الدول تحتفظ بسيادتها الخاصة في شؤون

العمل احتفاظ بها في الشؤون السياسية ، ولم تتخل عنها لأي مجلس دولي . وليس لمؤتمر العمل الدولي الا أن يقترح فله أن يتخذ قرارات وأن يدعو الى الأخذ بها، وله أن يضع مشروعات قوانين وعلى الحكومات المنتظمة في المكتب ان تعرض هذه المشروعات على مجالسها التشريعية في حدود معينة من الزمن . ولكن الواجب على الحكومات المختلفة لا يتعدى هذا الفرض . وللسلطات التشريعية في أي دولة أن ترفض المشروع أو أن تقرر أو أن لا تتخذ أي قرار حياله . بل لأي حكومة أن تشير على المجالس التشريعية برفض أي مشروع ولو كان مندوبها قد وافق عليه في مكتب العمل نفسه . وقد حدث ما هو من هذا القبيل مراراً .

وقد أقرت هيئة العمل الدولية عشرات من مشروعات القوانين بلغت صبغة وستين عند نشوب الحرب عدا المقترحات والتوصيات التي اقترحتها أو أوصت بها . وقد عرضت هذه جميعاً على المجالس النيابية في الدول المنتظمة في الهيئة وفقاً لنظمها ولكن يسمح القول بأن الدول تلتزمات أولاً في ابرامها بوجه عام . ومع ذلك فلم تكد تصل سنة ١٩٤١ حتى كان عدد ما صدق عليه من مشروعات القوانين في شتى دول الأعضاء ٨٧٩ تصديقاً ، وبعض الموضوعات التي شملتها هذه المشروعات — تنظيم وتحديد ساعات العمل ، تحديد أدنى أجور للعمل ، وساعات الراحة كل أسبوع ، الاجازات السنوية ، العمل ليلاً للنساء والاطفال ، عمر الاطفال في الصناعة ، والتأمين الاجتماعي ، وغيرها .

وقد كانت الدول الفاشستية ناقة على هيئة العمل الدولية ، فانسحبت منها المانيا النازية وايطاليا الفاشستية فاليابان . وحين صاق خناق المانيا وايطاليا عن سريصرا — مقر العصبة والهيئة — نقلت هيئة العمل مقرها من قارة أوربا الى كندا . ولم تلبث في مقرها الجديد ، حتى أخذت تحذر عما يحيق بالعمال في القارتين الامريكيتين، خطر الدعاية النازية، وحين عقدت دول الجامعة الامريكية مؤتمرها في هافانا في جزيرة كوبا ، في مستهل الحرب ، نبهت هيئة العمل الدولية ، ممثلي الجمهوريات الامريكية ، إلى أن « حماة الديمقراطية يجب أن يتسلحوا ويستيقظوا » واعترف أعضاء المؤتمر بقيمة هذا التنبيه فقطعوا عهداً « بتأييد الحكومات والشعوب في القارة الاميركية تأييداً لا يضعف ، لكي تواصل هيئة العمل الدولية مساعيها دون أن يلم بها وهن »

***

وقد حرصت هيئة العمل خلال الحرب ، على أن تسير على صون ما أدركه العمال من التقدم الاجتماعي وتوسيع نطاقه . وليس ثمة دولة منها تكن صغيرة لا تظفر من الهيئة باهتمامها ، ولا دولة منها تكن كبيرة وقوية ، تستطيع أن تهمل طويلاً المسائل التي تدعى بها

الهيئة فالحياة التي ستنبثق من أتون الحرب ، مرتبطة أوثق ارتباط بالمنشآت العالمية التي ينتظر قيامها ، وبشدة ما تواليها إياهُ جماهير الناس من ثقة وتأييد وولاء

ورجال هذه الهيئة يشعرون شعوراً صادقاً بعظم التبعة الواقعة على كواهلهم ، وتعقيد المشكلات التي ما فتئت الهيئة تعالجها منذ ربع قرن أو يزيد ، وقد أضيفت اليها مشكلات أخرى ، تتصل بأحوال العمل والعمال في البلاد التي أكتوت بنار الحرب في أوربا ، وملايين العمال الذين رُحلوا من بلادهم إلى المانيا ، إما بالقوة وإما بالاغراء ، وإحياء الجمعيات التي كان للعمال وأصحاب العمل ممثلون فيها ، وانشاء المكاتب التي توجه العامل الى العمل الذي يطلبهُ أو يطيقهُ ، والحثّ على بسط نظام الضمان الاجتماعي للعمال وما أشبه .

وقد عقدت هيئة العمل الدولية في ابريل ومايو من سنة ١٩٤٤ مؤتمرها السادس والعشرين في فلادلفيا ، فأسفر هذا المؤتمر عن وثيقة اجتماعية خطيرة أطلق عليها اسم « دستور فلادلفيا » وهي تقرر ان العمل حق وليس سلعةً ، وان الفاقة في أي مكان خطر يهدّد الرخاء في كلّ مكان ، وأن الحرب على الفاقة يجب أن تشنّ في كل أمة ، وأن توحد المساعي الدولية لتعزيز الخير العام ، وأن جميع الناس بصرف النظر عن السلالة والعقيدة والجنس ، يحق لهم أن يطلبوا العيش الرضيّ والنموّ الروحي في أحوال توفر لهم الحرية والكرامة والأمن والمساواة ، وأن تحقيق هذا الغرض يجب أن يكون الهدف الاول لكل سياسة قومية ودولية ، وأن جميع السياسات القومية والدولية ، وجميع الاجراءات ولا سيما الاقتصادي والمالي منها ، يجب أن تقاس قيمتهُ بمقياس ما يسديهِ من خدمة إلى تحقيق هذا الهدف ، وأن من هيئة العمل الدولية ، أن تستوفي بحث هذه السياسات ، على ضوء ما يرجى منها لتحقيق هذه الأغراض وأن تنشر قراراتها وتوصياتها وتضمُّ اليها ما تراهُ موافقاً .

والقسم الأخير من دستور فلادلفيا ينطوي على قرارات خاصة بأحوال العمل والتدريب والمساومة المشتركة والضمان الاجتماعي والتأمين على الحياة والصحة ورعاية الحوامل والأمهات والأطفال ، وتوفير الغذاء والمأوى وأسباب التسلية والتثقف والتربية .

وحين استقبل الرئيس روزفلت في وشنطن أعضاء المؤتمر بعد ارتضاعه خاطبهم فقال : لقد أيّدتم ولاءكم لمبادئ هي أركان في صرح السلام ... ولخصتم في تصريحكم آمال عصر اكتوى بنار حربين عالميتين . وإني لاعتقد أن الاجيال المقبلة ستعدُّ « دستور فلادلفيا » علماً بارزاً في تفكير البشر ، ويسرني أن اغتنم هذه الفرصة ، لأوافق على سواده المفصلة باسم الولايات المتحدة . وأرجو أن لا يطول الزمن قبل أن توافق على سوادته المفصّلة جميع الأمم المتحدة .

وستكون هيئة العمل الدولية ، إحدى الهيئات التي تنشئها الهيئة العالمية الجديدة ، تحت جناحيها وتدور رحاها العامة الجمعية العمومية . وتاريخ هيئة العمل الدولية وما لها من مآثر في خدمة قضية السلام يعزز الرجاء بأنها ستساهم منذ اليوم في توفير الأحوال الاجتماعية والاقتصادية التي تؤاتي السلام . وخدمة التعمير الاقتصادي والاجتماعي بعد الحرب .

***

وفي شهر يوليو من سنة ١٩٤٤ اجتمع في بلدة بريتون وذز في ولاية نيوهامشير بالولايات المتحدة مؤتمر مالي حضره ممثلو أربع وأربعين دولة . وقد وضع هذا المؤتمر مقترحات لمعالجة الناحية المالية من مشكلات العالم الاقتصادية بعد الحرب ، وكان في طليعة هذه المقترحات « صندوق دولي للنقد » مهمته إقرار ضروب النقد بعد الحرب ، وصلتها بعضها ببعض لتيسير التبادل بين الأمم على أساس من نقد غير مضطرب ، ويليه « البنك الدولي للتعمير والتحسين » وأعني عمله ضمان القروض اللازمة التي تعقد للأمم المنكوبة فأوربا — مثلاً — قد خرجت من غمة الحرب العالمية الثانية وقد تصدعت أركان حياتها الاقتصادية فليس في التاريخ ذكر حرب خلفت وراءها من الدمار ما خلفته هذه الحرب . فأسباب المواصلات ممزقة ، ولقد تجد القمح فلا تستطيع أن تنقله إلى العالم . وقد ترى منتجات للمصانع ومقادير الطعام مكدسة فلا تستطيع أن توصل مقادير وافية منها إلى المستهلكين . والمصانع نفسها أنقاض ، وكذلك محطات توليد الطاقة المحركة والضيئة ، والجسور ومنشآت المرافق . وقد تركت الحرب جراحاً كبيراً في الأرواح والأموال والناس أنهكتهم الحرب واجتاحتهم وأمرضتهم ، فتعمير أوربا أمر لا مفر منه منعاً للفوضى أن تعصف بشعوبها ، وإقامة لركن أصيل من أركان الاقتصاد الدولي إنتاجاً واستهلاكاً .

وليس هذا التعمير بالأمر السهل ، إذ يجب أن يخضع لقاعدتين متلازمتين ، على مجلس الاقتصاد والاجتماع ومجلس الدول الظافرة ، أن يوفقا بينهما . ففي الناحية الواحدة ، يجب أن يكون التعمير ملازماً ومؤيداً للتنظيم السلمي والحربي الذي غرضه أن يحول دون قيام قوة المانيا الحربية مرة أخرى ، وفي الناحية الأخرى يجب أن يكون أساساً لانتعاش الحياة الاقتصادية انتعاشاً يتيح لشعوب اوربا أن ترفع مستوى معيشتها رفعاً مطرداً ويضمن لها رخاء العيش وحسن الناس .

وعلى « البنك الدولي للتعمير والتحسين » في هذا العمل من ناحيته المالية تبعة عظيمة ولنفرض أن هيئة أمثله في إحدى الدول المتوسطة — يوجسلافيا — أرادت أن تنشيء مشروعاً كبيراً لتوليد الطاقة الكهربائية من مياه أحد أنهارها . وهي لا تملك المال اللازم

المال ولا المعدات الضخمة. فلو لم يكن ثمة بنك دولي مهمته أن يعاون على هذا التعمير، لذهب ممثلو يوجوسلافيا إلى سوق المال في لندن ونيويورك ليحاولوا عقد قرض مع بنك كبير أو مع كتلة من البنوك في إحداها أو فيهما كليهما. ولكن هذا البنك أو هذه الكتلة من البنوك، لا سيطرة لها على شؤون يوجوسلافيا الداخلية. إن هي إلا منشآت مالية خاصة، ومهمة مديريها أن يضمنوا لمساهميها ما لهم وأقصى ربح ممكن، فتفرض على يوجوسلافيا شروطاً مرهقة أو مستحيل التسليم بها، فيما يتعلق بالفائدة واستهلاك القرض وضمانه. وقد يعقد القرض وقد لا يعقد. فان لم يعقد حرمت يوجوسلافيا انشاء مشروع عمراني مفيد يزيد قدرتها على الانتاج ويرفع على الزمن مستوى معيشة أهلها. وإن عُقد فربَّما عجزت يوجوسلافيا عن النهوض بالتزاماتها، فيضير أصحاب المال، كلٌّ مالهم أو بعضهُ.

ثم لنفرض أن السعي لعقد هذا القرض تمّ وهذا البنك الدولي حقيقة قائمة. فماذا يحدث. يذهب ممثلو الدولة التي تريد عقد القرض، إلى لجنة القروض في البنك، وتطلب المال من البنك. فتسأل اللجنة ثلاثة أسئلة. أولاً — هل المال المطلوب [illegible] يتعهد به لاغراض حربية أو هل يمكن أن يستعمل لاغراض حربية، وثالثاً — هل تضمن الحكومة اليوجوسلافية هذا القرض، فاذا كان الجواب عن السؤالين الأول والثالث بالايجاب، وعن الثاني بالنفي، قرَّر البنك أن يعقد القرض، أو على الأرجح أن يضمنه للبنوك التي تعقدهُ، فتكون شروطهُ أقلَّ إرهاقاً، ويأخذ البنك لقاء عمله هذا أجراً قيمتهُ واحد في المئة في السنة.

فإذا طبِّقت عمل البنك الدولي على عشرات من هذه المشروعات العمرانية في أوربا، علمت مبلغ نصيبه في عمل التعمير الاقتصادي والاجتماعي.

وقد قال مورجنثاو وزير مالية الولايات المتحدة، في وصف النتائج التي أسفر عنها مؤتمر بريتون وودز: لقد وضعنا نظاماً يتيح للناس في كل مكان ان يتبادلوا السلع تبادلاً حرًّا. على أساس من الانصاف والاستمرار... وخطونا الخطوة الأولى التي تمكن أمم العالم من أن يساعد بعضها بعضاً في التقدم الاقتصادي تقدماً ينفعها ويزيد ثروتها جميعاً» ولم تكن الوفود التي حضرت المؤتمر مفوَّضة فالمشروع مطروح لإقراره، وبرغم ما وجه إليه من نقد، يرجح أن إقراره مضمون

فؤاد صروف